الشطي: هناك تأثير واضح على الأسعار بسبب تنامي الإنتاج من خارج منظمة «أوبك»

بهبهاني: العامل الاساسي في هبوط أسعار النفط هو المعادلة العكسية للدولار مع العملات

عبدالسميع بهبهاني

محمد الشطي

اتفق خبيران نفطيان كويتيان على ان عدة عوامل مجتمعة تؤثر في اسعار النفط في الاسواق العالمية حاليا ابرزها وفرة المعروض وارتفاع الانتاج الامريكي وقوة الدولار والتوقعات بزيادة انتاج عدد من الدول ابرزها إيران وليبيا والعراق.

وقال الخبيران ان تاثير العمليات العسكرية في اليمن ضد المليشيات الحوثية محدود على اسعار النفط مشيرين الى ان مضيق باب المندب لا يمر من خلاله الا نحو 6 في المئة من الانتاج العالمي.

وراى الخبير في استراتيجيات النفط ورئيس مكتب الشرق للاستشارات البترولية الدكتور عبدالسميع بهبهاني ان العامل الاساسي في هبوط اسعار النفط هو المعادلة العكسية للدولار مع العملات مشيرا الى ان الجنيه الاسترليني انخفض بنسبة 5 في المئة مقابل الدولار خلال الفترة الماضية وحافظ على معدله البالغ 1,05 مقابل اليورو.

واوضح الدكتور بهبهاني ان التطورات في اسعار الصرف تبعها انخفاض في سعر النفط بمقدار 5 في المئة قبل الاغلاق في الاسواق العالمية امس الاول واستمر التعامل بمعدل 55 دولارا للبرميل (برنت) في اسواق اسيا.

واشار الى ان الملاحظة الاخرى على الاسعار هي الحدة في تذبذب التداول الذي يتاثر بمزاج المضاربين والسبب الاساسي في ذلك هو الشعور العام ازاء كثرة التصريحات المتعلقة بالمفاوضات الجارية في لوزان السويسرية بين ايران ومجموعة (5+1) وتاخر البيان الخاص بنتيجتها مبينا ان «التذبذب في الاسعار كان بمعدل 20 - 25 سنتا».

وفيما يتلق باسعار النفط خلال الاسبوع الاخير من شهر مارس الماضي ذكر ان خام برنت ارتفع الى 60 دولارا في اول يومين قبل ان ينخفض الى 55 دولارا ليحافظ على معدله العام 57 دولارا للاسبوع في حين كان الخام الامريكي الخفيف عند معدل 47,5 دولار للبرميل مصحوبا بتذبذب خفيف وهو ما يدل على استقرار مصطنع.

وافاد بان الاستقرار خلال ذلك الاسبوع كان مصطنعا بدليل وجود عدة عوامل لا تؤكد الاستقرار منها ارتفاع سعر صرف الدولار الى اعلى مستوى له منذ تسع سنوات امام العملات الاساسية والاسيوية واصبح الفارق بينه و بين اليورو بسيطا جدا لدرجة ان الحديث الان يدور حول موعد تعادلهما (الدولار واليورو) وهذا اقوى عامل مؤثر في الظروف الحالية لتسعيرة برميل نفط خام الاشارة مزيج برنت.

واكد بهبهاني ان العامل الجيوسياسي كان حاضرا حيث العمليات العسكرية في اليمن ضد المليشيات الحوثية ولكنها لم تؤثر في الاسبوع الاول من العمليات وذلك لان تاثيرها المباشر على النقل وحركة البواخر ضئيل.

واشار الى ان نحو 6 في المئة فقط من انتاج النفط العالمي يمر عبر مضيق باب المندب «والممر آمن على اي حال» لافتا الى ان الاثر الحقيقي على الاسعار يبدو انه سيظهر بعد اسبوعين من العمليات بحسب اقوال السياسيين.

وقال ان من العوامل التي يفترض ان تؤثر في الاسعار الازمة المالية في اليونان التي يتوقع المضاربون انها ستحل وان تحصل اليونان على القروض الاضافية وان كان الامر قد تاخر الا انه يبقى احتمالا ضئيلا وهو ما سيؤثر في اليورو انخفاضا ومن ثم هبوط اكبر لأسعار النفط «ويبقى ذلك احتمالا وان كان ضعيفا».

وبخصوص الاتفاق المتوقع بشان الملف النووي الايراني قال بهبهاني ان المفاوضات شهدت بوادر تعقيد في المراحل النهائية ما ادى الى تاجيل توقيع الاتفاق «وكما بينا مسبقا فان الوصول الى اتفاق سوف يؤثر على الاسعار بعد زيادة الانتاج الايراني التي تظهر المؤشرات انه جاهز».

وبين ان من العوامل المؤثرة في اسعار النفط خلال الفترة الماضية وصول المخزون النفطي الى حده الاعلى على المستوى العالمي والامريكي مؤكدا ان هذه العوامل تظل تشكل عامل ضغط على اسعار النفط التي يفترض انها دخلت موسم الارتفاع حيث يفترض وجود زيادة في الطلب على النفط خلال هذه الفترة من السنة.

من جهته قال الخبير في استراتيجيات النفط محمد الشطي ان الدول الكبرى وايران اذا توصلت الى اتفاق بشان الملف النووي الإيراني فانه سيكون هناك تاثير كبير على الاسعار مؤكدا ان التوصل الى اتفاق سيؤدي الى ارتفاع المعروض من النفط بشكل سريع وهبوط الأسعار حيث ان طهران لديها ما يقارب من 30 مليون برميل تم تخزينها في ناقلات كمخزون العائم.

واضاف الشطي بان ذلك يعني سرعة وصول النفط الإيراني الى السوق في حال التوصل الى اتفاق وهو يعني كذلك توقع هبوط أسعار النفط بمقدار 5 دولارات للبرميل على الأقل ولكن اذا ما نجحت ايران في اعادة نحو مليون برميل يوميا من نفطها الى السوق فإن هذا يعني ارتفاع الفائض في السوق من 1,5 مليون برميل يوميا الى 2,5 مليون برميل وضغوطا متزايدة على أسعار النفط ويمثل تحديا امام المنتجين في السوق النفطية.

واشار الى ان هناك عدة معطيات في السوق تضعف أسعار النفط كارتفاع المخزون النفطي الأمريكي ام استمرار زيادة المعروض من النفط او ارتفاع انتاج منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) لشهر مارس او خروج العديد من المصافي ضمن برامج الصيانة وارتفاع قيمه صرف الدولار الأمريكي.

ولفت الى ان هذه المعطيات في مجملها تعني هبوط أسعار النفط خلال الأشهر القادمة «كما ان عودة النفط الإيراني الى سوق النفط يعني استمرار ضعف أسعار النفط لفترة قد تمتد الى ما بعد الربع الثاني من هذا العام».

وقال ان انتاج النفط الليبي تعافى ووصل الى 564 الف برميل يوميا خلال شهر مارس الماضي وهو يمثل ارتفاعا عن مستوى الإنتاج لشهر فبراير 2015 الذي كان يبلغ نحو 200 الف برميل يوميا ويضيف الى سوق النفط 364 الف برميل يوميا من النفط الخفيف الفائق النوعية بعد تنامي الصادرات من (الحريقة) و(الزويتينة).

واضاف ان هناك عوامل جيوسياسية تظل تدعم تقليص حجم هبوط اسعار النفط بالرغم من ضعف معطيات سوق النفط وتتمثل في (عاصفة الحزم) في اليمن اضافة الى الحالة الليبية لانها تشجع المخاوف ازاء امدادات النفط في السوق.

وبين الشطي ان هناك تاثيرا واضحا على الاسعار بسبب تنامي الإنتاج من خارج منظمة (اوبك) على وجه العموم ومن الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص قبل ان تحقق اي توازن في السوق ودعم للاسعار.

وذكر ان بعض المحللين في سوق النفط يؤكدون ان امام (اوبك) تحديا كبيرا يجب ان يعالج قبل تحقيق توازن في سوق النفط وهو التوافق داخل (اوبك) في ظل زيادات متنامية من دول كالعراق وليبيا وزيادات متوقعة من دول مثل إيران في توقيت تحتاج فيه السوق الى سحب من الفائض وليس إضافة الى الفائض الحالي.

واوضح ان اي حديث عن تعافي أسعار النفط باتجاه 70 الى 80 دولارا للبرميل يكون حديثا فارغا من المضمون ما لم يكن مصاحبا بسحب فعلي من الفائض في سوق النفط سواء بارتفاع الطلب على النفط او تقليص المعروض بشكل مقصود مثل تعاون دولي او بسبب عوامل جيوسياسية تساعد على احداث انخفاض في الامدادات وتحقيق التوازن وتسريع وتيرة تعافي أسعار النفط.

وقال «ستبقى السوق تراقب معدل عودة النفط الإيراني واستيعاب طاقة التخزين للفائض النفطي والذي يحتاج الى اتساع الفروقات بين الأسعار الحالية والمستقبلية بما يحقق تغطيه تكاليف التخزين وارباح للشركات التي تعتزم تخزين النفط الخام مستفيدة من ضعف أسعار النفط».

وزير الاقتصاد القطري يدعو دول الخليج لإتمام مفاوضات التجارة الحرة مع تركيا

الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني

دعا الشيخ احمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة القطري إلى الانتهاء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون، حيث جرت حتى الآن 4 جولات للمفاوضات بشان هذه الاتفاقية.

وأكد «بن جاسم» على اهمية العلاقات الاقتصادية القطرية التركية والعلاقات العربية التركية، مشيرا إلى انها علاقات متميزة على كافة المستويات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على حركة التبادل التجاري بين البلدين.

وقال إن ما شهدته العلاقات بين البلدين والدول العربية من زيادة في حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة كان نتيجة مباشرة لاتخاذ حزمة من الإجراءات والقرارات التي كان لها اثر إيجابي على تنمية التبادل التجاري والاستثماري، وإزالة كافة المعوقات التي تعترض تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية المتبادلة بين تركيا والدول العربية.

وأكد ان تركيا تتمتع باقتصاد متميز، حيث تاتي في المرتبة 17 كاكبر اقتصاد في العالم، وفي المرتبة السادسة كاكبر اقتصاد في اوروبا.

وقال ان حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وتركيا سنة 2014 بلغ 45 مليارا و260 مليون دولار، مشيرا إلى اهمية لعبت دوراً ملحوظاً في إنجاز العديد من مشاريع التنمية وخاصة في مجال البنية التحتية في قطر، كالمساهمة في إنشاء الجسور والطرق والعديد من المرافق الخدمية، مشيرا إلى انه مع توسع دولة قطر في تنفيذ العديد من مشاريع التنمية فإن المزيد من الشركات التركية القادمة إلى الدوحة ستكون موضع ترحيب.

وقال ان قطر على مشارف إكمال المشاريع المضمنة في استراتيجيتها التنموية 2011 – 2016، بجانب ما سيتم تنفيذه من مشاريع ضخمة استعدادا لمونديال كاس العالم لكرة القدم 2022.

وأكد «بن جاسم»، خلال مشاركته في الملتقى الاقتصادي التركي العربي بدورته العاشرة، الذي انطلقت أعماله اليوم في إسطنبول، أن دولة قطر تسعى سعيا حثيثا لتنفيذ خططها ومشاريعها وفقاً لما هو مخطط له دون أن تتاثر بتغيرات أسعار النفط.

وقال إن هناك تسهيلات مميزة تمنحها حكومة دولة قطر للمستثمرين الأجانب مثل الإعفاء من الضرائب وحرية التمويل ولا توجد ضريبة على الدخل.

وتناول الملتقى مجموعة واسعة من القضايا التي تهم الجانبين العربي والتركي، أبرزها سبل تطوير العلاقات العربية التركية في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية في المنطقة، كما استعرض الملتقى فرص الأعمال والاستثمار في قطاعات اقتصادية تركية متنوعة مثل مشاريع البنية التحتية، القطاع المالي والصيرفة الإسلامية والصكوك، الزراعة، الصناعة، الطاقة، العقارات والسياحة.

«أدنوك» تطرح مناقصة لشراء 300 ألف طن «سولار» لمصر

طرحت شركة بترول ابوظبي الوطنية (أدنوك) مناقصة لشراء ما يصل إلى تسع شحنات او 300 الف طن من زيت غاز البترول المسال « السولار» للتسليم إلى مصر في ابريل.

وتشمل المناقصة شراء ما يصل إلى ست شحنات، حجم كل منها 33 الف طن من زيت الغاز الذي تبلغ نسبة الكبريت فيه 0.1 بالمئة للتسليم بميناء الإسكندرية في ابريل، وثلاث شحنات أخرى حجم كل منها 35 الف طن للتسليم في السويس.

وطرحت الشركة مناقصات لشراء ما يصل إلى اربع شحنات من البنزين، اثنتان منها للتسليم في الإسكندرية، واثنتان في السويس، وما يصل إلى ثماني شحنات من زيت الوقود للتسليم في الميناءين إلى الهيئة المصرية العامة للبترول في ابريل.

وفي اواخر العام الماضي، وافقت الحكومة المصرية على اتفاق تشتري بموجبه الهيئة المصرية العامة للبترول 65 بالمئة من وارداتها من المنتجات البترولية من أدنوك لمدة عام، ويشمل الاتفاق البنزين والديزل والوقود الثقيل وغاز البترول المسال.

الهند تتجه لإعداد «خارطة طريق» لمدة 20 عاماً لتعزيز النمو الاقتصادي

الشيخ أحمد بن جاسم بن محمد آل ثاني

دعا الشيخ احمد بن جاسم بن محمد آل ثاني وزير الاقتصاد والتجارة القطري إلى الانتهاء من مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ودول مجلس التعاون، حيث جرت حتى الآن 4 جولات للمفاوضات بشان هذه الاتفاقية.

وأكد «بن جاسم» على اهمية العلاقات الاقتصادية القطرية التركية والعلاقات العربية التركية، مشيرا إلى انها علاقات متميزة على كافة المستويات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، الأمر الذي انعكس بالإيجاب على حركة التبادل التجاري بين البلدين.

وقال إن ما شهدته العلاقات بين البلدين والدول العربية من زيادة في حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة كان نتيجة مباشرة لاتخاذ حزمة من الإجراءات والقرارات التي كان لها اثر إيجابي على تنمية التبادل التجاري والاستثماري، وإزالة كافة المعوقات التي تعترض تنمية العلاقات التجارية والاستثمارية المتبادلة بين تركيا والدول العربية.

وأكد ان تركيا تتمتع باقتصاد متميز، حيث تاتي في المرتبة 17 كاكبر اقتصاد في العالم، وفي المرتبة السادسة كاكبر اقتصاد في اوروبا.

وقال ان حجم التبادل التجاري بين الدول العربية وتركيا سنة 2014 بلغ 45 مليارا و260 مليون دولار، مشيرا إلى اهمية التبادل التجاري التركي العربي واهمية دعم الاستثمار المتبادل بين هذه الدول ليس بحسب ان تركيا دولة إسلامية وإنما لقوة الاقتصاد التركي وحجم نموه القوي في العقد الماضي.

وأضاف ان الشركات التركية لعبت دورا ملحوظا في إنجاز العديد من مشاريع التنمية وخاصة في مجال البنية التحتية في قطر، كالمساهمة في إنشاء الجسور والطرق والعديد من المرافق الخدمية، مشيرا إلى انه مع توسع دولة قطر في تنفيذ العديد من مشاريع التنمية فإن المزيد من الشركات التركية القادمة إلى الدوحة ستكون موضع ترحيب.

وقال ان قطر على مشارف إكمال المشاريع المضمنة في استراتيجيتها التنموية 2011 – 2016، بجانب ما سيتم تنفيذه من مشاريع ضخمة استعدادا لمونديال كاس العالم لكرة القدم 2022.

وأكد «بن جاسم»، خلال مشاركته في الملتقى الاقتصادي التركي العربي بدورته العاشرة، الذي انطلقت أعماله اليوم في إسطنبول، أن دولة قطر تسعى سعيا حثيثا لتنفيذ خططها ومشاريعها وفقاً لما هو مخطط له دون أن تتاثر بتغيرات أسعار النفط.

تحويلات «سريع» السعودي بلغت 494 تريليون ريال خلال 17 عاماً

كشفت التحويلات المالية السريعة المنفذة عبر نظام «سريع»، ضخامة الاقتصاد والقطاع المالي السعوديين بشكل كبير، حيث بلغت نحو 494 تريليون ريال خلال 17 عاما (من 1998 وحتى فبراير 2015). و بلغت التحويلات المالية السريعة المنفذة عبر نظام «سريع» 5.25 تريليون ريال في شهر واحد (فبراير الماضي)، 90 في المئة منها تحويلات بين المصارف بقيمة 4.74 تريليون ريال، فيما 10 بالمئة مدفوعات العملاء بقيمة 3.5 مليار ريال. وتضاعفت التحويلات المالية السريعة في السعودية أكثر من عشر مرات خلال 17 عاما، لتبلغ 54.7 تريليون ريال خلال العام الماضي 2014، فيما كانت 5.2 تريليون ريال في عام 1998.

يشار إلى أنه تم تشغيل النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة والمعروف اختصارا بـ«سريع» 14 مايو 1997، وهو من أحدث نظم المدفوعات والتسويات المصرفية في مجال الأعمال المصرفية (الإلكترونية).

ويعتبر نظام «سريع» البنية الأساسية التي يعتمد عليها عدد من انظمة المدفوعات والتسويات المالية المتقدمة، وتشمل هذه الأنظمة غرف المقاصة الآلية (ACH)، وهو نظام لمقاصة الشيكات آليا والشبكة السعودية للمدفوعات (SPAN) التي تربط شبكات أجهزة الصرف الآلي وتحويل الأموال إلكترونيا عند نقاط البيع (EFTPOS)، كما انها تشمل نظام تسوية الأوراق المالية (تداول). وخلال العام الأخير (من مارس 2014 وحتى نهاية فبراير 2015)، بلغت التحويلات المالية السريعة في السعودية 54.4 تريليون ريال، نحو 50 تريليون ريال منها هي عبارة عن مدفوعات بين المصارف، فيما نحو 4.4 تريليون ريال هي عبارة عن مدفوعات العملاء.

وسجل شهر مارس 2014 أعلى مستوى للتحويلات المالية السريعة خلال العام الأخير، حيث بلغت قيمة التحويلات نحو 5.3 تريليون ريال، 4.9 تريليون ريال منها تحويلات بين المصارف، ونحو 433 مليار ريال مدفوعات العملاء.

على الجانب الآخر، سجل شهر سبتمبر 2014، أقل مستوى للتحويلات المالية السريعة في السعودية بنحو 3.6 تريليون ريال، منها 3.2 تريليون ريال تحويلات بين المصارف، و345 مليار ريال مدفوعات العملاء.

وعن التغير السنوي للتحويلات المالية السريعة عبر «سريع»، خلال شهر فبراير 2015، فقد ارتفعت بنسبة 9 في المئة عن مستوياتها في فبراير 2014، حيث بلغت نحو 5.3 تريليون ريال في فبراير) 2015، مقابل 4.8 تريليون ريال في فبراير 2014، بزيادة 418 مليار ريال.

«بيتك»: 7 فائزين في السحب الثالث للحملة الجديدة للبطاقات

احد الفائزين يتسلم الجائزة

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» بجوائز قيمة عبارة عن جهاز «سامسونغ Galaxy Note Edge، وسامسونغ Gear S » لكل منهم في السحب الثالث للحملة الترويجية الجديدة للبطاقات المصرفية والتي تحمل عنوان «اربح يوميا سامسونغ Galaxy NoteEdge، وسامسونغ Gear S لمدة 90 يوما»، والمستمرة حتى 5 يونيو 2015 ، لتشجيع العملاء على استخدام بطاقات الفيزا وماستركارد (الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق والصرف الآلي) في مشترياتهم داخل وخارج الكويت.

والفائزون هم: انوار محمد الكندري، زيد دخيل المطيري، منيره يوسف العثمان، احمد سعدون العوسي، سعد مبارك العازمي، دلال عادل الجناحي، منيره حمد بودي.

وتتيح الحملة حصول كل مستخدم لبطاقات «بيتك» على فرصة واحدة لدخول السحب لربح جائزة يومية قيمة عبارة عن جهاز» سامسونغ Galaxy Note Edge، وسامسونغ Gear S » مقابل كل 10 دنانير للشراء فقط، من خلال استخدام بطاقات» بيتك» الائتمانية والاعتماد والدفع المسبق داخل وخارج الكويت، وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط . وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص الناهل لدخول السحب الالكتروني الذي يجرى اسبوعيا.

وتأتي الحملة استمرارا للعروض المميزة التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة مكافأة لهم، وايضا حرصا على تحقيق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لحاملها، بما يساهم في رضاء العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلا عن تعزيز تواجد البنك وحصته السوقية في هذا القطاع المهم. كما ترسخ الحملة مبادئ وأهداف «بيتك» في تنشيط حركة المبيعات وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود نقاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية، وتعزيزا لسمعة «بيتك» بالسوق المحلية كاكبر البنوك المحلية من حيث قاعدة العملاء.